قطر تسعى للاستحواذ على 5 فنادق أوروبية فاخرة

أفاد تقرير صادر عن «بلومبيرغ» بأن «كتارا للضيافة» التابعة لجهاز قطر للاستثمار تسعى للاستحواذ على 5 فنادق فاخرة في 5 مدن أوروبية وهي فندق إنتركونتيننتال كارلتون في مدينة كان، وآمستل انتركونتيننتال بلس في أمستردام بالإضافة إلى 3 فنادق فاخرة أخرى في كل من فرانكفورت ومدريد وروما.
وأضاف التقرير أن الفنادق ستظل تحت إدارة وتشغيل مجموعة انتركونتيننتال البريطانية بالاشتراك مع مجموعة كتارا للضيافة.
وتضم محفظة «كتارا للضيافة» عدة فنادق حول العالم تتضمن فندق رافلز سنغافورة وفندق لو رويال مونسو وفندق رافلز باريس وشويزرهوف ورينساس شرم الشيخ وفندق جولدن فيو بيتش ريزورت في مصر.

«الأنباء» تنشر آخر تعديل لقانون «الكويتية» قبل الاستعداد لبيعها

قانون تحويل «الكويتية» الى شركة مساهمة يهدف إلى وضع الشركة على المسار الصحيح عقب المشاكل التي واجهتها.. فهل تفلح الخصخصة؟.. في الصورة احدى الطائرات الحديثة ضمن الاسطول الجديد

أحمد مغربي

حصلت «الأنباء» على القانون رقم 6 لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، وفق آخر تعديلات أجريت عليه من مجلس الوزراء حيث سيتم نشره في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» الأحد المقبل وسيتم صدور اللائحة التنفيذية للقانون في غضون 90 يوما من تاريخ الصدور.
وجاء في نص المرسوم الذي أحتوى على 12 مادة التالي:
● جاء في المادة الأولى اعتبار مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم (شركة الخطوط الجوية الكويتية) تتولى تنفيذ جميع أغراض المؤسسة وتؤول إليها جميع الأصول المادية والمعنوية والخصوم. واستثنى النص من ذلك حقوق المؤسسة الصادر بها احكام قضائية ضد الخطوط الجوية العراقية وجمهورية العراق وأي حقوق أخرى مرتبطة بها، وتباشر الشركة تنفيذ هذه الأحكام وتؤول حصيلة تنفيذها إلى الخزانة العامة للدولة.
● وقضت المادة الثانية على أن «لا يجوز السحب أو التنازل بأي وسيلة عن أي امتياز أو حق كان مقررا للمؤسسة وتحتفظ الشركة بهذه الحقوق والامتيازات ويكون لها وحدها حق التصرف فيها وعلى الأخص الحقوق والامتيازات» المتصلة بحقوق النقل وأي مزايا تقررها الدولة لشركات طيران أخرى مع الإعفاء من الضريبة الجمركية والرسوم الخاصة بقطع غيار الطائرات الخاصة والطائرات المدنية داخل مطارات الكويت والعقود المبرمة بين المؤسسة وبعض الجهات الحكومية والتراخيص الممنوحة لها.
● ونصت المادة الثالثة على أن «تتولى الحكومة تغطية خسائر المؤسسة وفقا لإحكام المادة الـ 13 من القانون رقم 21 لسنة 1965».
● وقضت المادة الرابعة بتخصيص أسهم الشركة على نسبة 35٪ تطرحها الجهة الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء للبيع بمزايدة علنية عامة للشركات المساهمة المدرجة في البورصة والشركات الأجنبية المتخصصة، سواء كانت شركة واحدة أو تحالف بين شركات، وترسي المزايدة على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافا إليه مصاريف التأسيس وعلاوة الإصدار - إن وجدت.

الحكومة تتولى تغطية الخسائر وتحديث الأسطول.. ومزاد مفتوح لشركات البورصة لأعلى سعر

يجوز انتقال الموظف الحالي إلى الشركة الجديدة من دون مساس بالمرتب

● ونصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أن تخصص 20٪ للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء ويجوز للجهة الحكومية التخلي عن هذه النسبة أو جزء منها وذلك بطرحها للبيع في مزاد علني، كما حددت الفقرة الثالثة تحديد نسبة 3٪ يكتتب بها العاملون الكويتيون المنقولون من المؤسسة إلى الشركة، ونسبة 2٪ يكتتب بها الراغبون من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية - من غير المشمولين في هذا القانون بالشروط التفصيلية التي يضعها مجلس الوزراء- وما لم يكتتب فيه من هذه النسبة يكتتب بها الراغبين من العاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة، ولا يحق للمساهمين الذين آلت إليهم أسهم بموجب هذه الفقرة.
● وتطرح نسبة 40٪ للاكتتاب العام للكويتيين تخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب فيه، وتؤول حصيلة بيع كافة الأسهم بنسبة 50٪ إلى الاحتياطي العام للدولة ونسبة 50٪ لاحتياطي الأجيال القادمة.
● ونصت المادة الرابعة مكرر على أن يكون للدولة سهم ذهبي في ملكية الشركة وإعطاء الدولة قدرة تصويتية تمكنها من الاعتراض على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للشركة حماية للمصلحة العامة.
● وجاء في المادة الخامسة من القانون بأن العاملين الكويتيين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الراغبين بالعمل في الشركة يتم نقلهم وتلتزم الشركة بضمان ألا تقل مدة عقدهم مع الشركة عن 5 سنوات والحصول على المرتب والمزايا النقدية والعينية التي يحصلون عليها في المؤسسة وعدم المساس بالمرتب إذا رغبت الشركة في استخدام الموظف بعد انقضاء 5 سنوات.
وتم زيادة الحقوق التأمينية المستحقة للعامل بما يعادل إضافة مدة مقدارها 3 سنوات وحساب الحقوق التأمينية على أساس آخر مرتب تقاضاه العامل من المؤسسة أو على أساس مرتبه في الثلاث سنوات الأخيرة من الخدمة.
● وقضت المادة السادسة على أن العاملين الكويتيين في المؤسسة الذين لا يرغبون في الانتقال إلى الشركة عند تأسيسها ولا تنطبق عليهم شروط التقاعد تكفل لهم الدولة وظائف مناسبة في القطاع الحكومي مع وضع برامج تدريبية تؤهلهم للعمل، ولا تقل رواتبهم ومزاياهم عما كانوا يتقاضونه بالمؤسسة.
وبالنسبة للعاملين الكويتيين في المؤسسة الذين لا يرغبون في البقاء بالشركة أو في الانتقال إلى القطاع الحكومي ويستحقون المعاش التقاعدي، يتم منحهم نهاية الخدمة تعادل المرتب الشامل عن 3 سنوات على أساس آخر مرتب كانوا يتقاضونه، وتقوم وزارة المالية بتدبير الأموال اللازمة لذلك.
● وجاء في المادة السابعة من القانون أن الحد الأدنى لنسبة العمالة الكويتية في الشركة لا تقل عن 50٪ عما كانت عليه في المؤسسة، ونصت المادة الثامنة على أن يسمح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في حالة رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل الاختيار بين المزايا المقررة لهم وفق الأنظمة المطبقة عليهم والممنوحة لموظفي المؤسسة.
● ونصت المادة الثامنة مكرر على ان يكون موعد تقديم رغبات العاملين في «الكويتية» والشركات التابعة لها خلال 3 أشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.
● ونصت المادة التاسعة على ضرورة صدور اللائحة التنفيذية للقانون من قبل مجلس الوزراء في غضون 90 يوما من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية، ونصت المادة العاشرة على استمرار العمل بالقانون رقم 21 لسنة 1965 فيما لا يتعارض مع أحكام القانون وقانون الشركات الجديد إلى حين تعديلها أو إلغائها.
● وقضت المادة العاشرة مكرر على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من 7 أشخاص يعينون بقرار من الوزير الذي يحدده مجلس الوزراء لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة، كما يحدد مجلس الوزراء الجهة التي تباشر اختصاصات الجمعية العادية وغير العادية إلى أن يتم بيع حصة الشريك الاستراتيجي، كما يعين الوزير المعني من بين أعضاء مجلس الإدارة رئيسا وتنتهي صلاحيات مجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ بيع حصة الشريك الاستراتيجي ويستمر مجلس الإدارة الحالي لحين تشكيل مجلسي إدارة جديد.
● ونصت المادة العاشرة على تولي الحكومة تغطية خسائر المؤسسة وتتولى الدولة إثناء الفترة الانتقالية عملية تطوير الأسطول ويعاد تقييم أصول الشركة وخصوم الشركة بعد عملية تطوير الأسطول وقبل طرحها للبيع.
● وجاء في المادة الحادية عشرة إعفاء المؤسسة من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ومن أحكام قانون المناقصات العامة حتى تاريخ إتمام إجراءات تحويلها إلى شركة مساهمة.

الحكومة ملتزمة بتسكين الموظف الرافض للانتقال للشركة الجديدة

سهم ذهبي للدولة لحماية المصلحة العامة.. مع ميزة التصويت والاعتراض على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية

النص الكامل للقانون على موقع «الأنباء» الإلكتروني
www.alanba.com.kw

رأي - خاص بـ «الأنباء»

عكس السير: مسار التخطيط في الكويت

«التخطيط ليس مبنى فخما يسكنه بيروقراطيون تمتلئ أعماقهم حبورا وتنتفخ أوداجهم سرورا بفخامة مبناهم وضخامة ألقابهم. والتخطيط ليس توصيات تنتجها، بالجملة، دون خبرة محلية أو أجنبية. التخطيط هو تلك المعاناة اللماحة الذكية اليومية لواقع الوطن وتطلعات المواطنين: تلك المعاناة التي تنزل بتطلعات المواطن إلى واقع الوطن في الوقت الذي ترتفع فيه بواقع الوطن إلى تطلعات المواطن. كلما زادت «نقاط التماس» بين التطلعات والواقع كان ذلك دليلا على نجاح التخطيط، وكلما زادت الفجوة بين التطلعات والواقع كان معنى ذلك أن التخطيط يعيش في وادٍ من الأوهام».
هذا ما قاله الفقيد د.غازي القصيبي في كتابه القيم «التنمية.. الأسئلة الكبرى» (صفحة 83) ويصلح كمقياس لجدوى جهد التخطيط وجدية التطبيق.

علي الموسى*

تجربة الكويت

شهدت الكويت فورة عمرانية ومالية صاحبت بدء الاستغلال الفعلي لحقول النفط وإنتاجها بكميات تجارية كبيرة بدءا من عام 1951، وتضاعفت مداخيل الدولة في السنوات التالية بشكل كبير وسريع. وكان إنفاق الدولة مدفوعا وموجها برغبة سياسية عارمة لتحسين أوضاع المواطنين في مختلف مناحي الحياة والارتقاء بمستوى معيشتهم وتوفير خدمات «الرفاه الاجتماعي» لهم بأفضل وبأسرع ما يكون، فضلا عن انشاء مشاريع البنى التحتية الحديثة.
وبدأت أدبيات التخطيط من الدراسات والتقارير ومشاريع الخطط تتدفق. وتوجت في عام 1967 بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسينية الأولى (1968/1967 - 1972/1971) والتي أقرها مجلس الوزراء وأرسلها إلى مجلس الأمة الذي لم يفرج عنها حتى تاريخه، وتلتها مجلدات أدبيات التخطيط والتنمية من دراسات ومشاريع خطة ودراسات استشارية حظي مشروعان منها بشرف إصدارهما بقانون وباستكمال إجراءات الإعلان عنهما دستوريا بعد موافقة مجلس الأمة عليهما.
● الخطة الخمسية 1986/1985 - 1990/1989.
● الخطة الخمسية 2010/2009 - 2014/2013.

50 سنة تخطيط لتعديل التركيبة السكانية ورفع نسبة الكويتيين.. والنقيض تماماً على أرض الواقع

وإذا كتب على أدبيات التخطيط في الكويت أن تعيش في واد من الأوهام، فهذا لا يلغي الجهود التي بذلت في إعدادها ولا النوايا الحسنة التي حدت بالمخططين إلى إعدادها.

الخطة الأولى

لقد جاءت الخطة الأولى 1967 لتكون، وهي برأيي، الوحيدة التي جاءت بشمولية تحاكي قدر المستطاع متطلبات زمانها ولها عمق فكري غاب عن مشاريع الخطط التي تلتها، ويكفي دليلا أن ما تلاها من خطط ومشاريع خطط أنها كانت صدى لها بشكل أو بآخر.
تبنت الخطة الأولى (1968/1967) مجموعة من الاهداف والقضايا والمشاريع الوطنية والتي كررتها الخطط التي تبعتها ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1 - السياسة السكانية

أبدى واضعي خطة 1967 شيئا من الامتعاض من الوضع السكاني للبلد لأن عدد المقيمين من غير الكويتيين فاق عدد المواطنين الكويتيين. إذ كشف تعداد السكان لسنة 1965 أن إجمالي السكان في الكويت بلغ حوالي 460,000 ألف نسمة منهم حوالي 220,000 ألف كويتي، فتكون نسبة المواطنين 47٪ ووصف المخططون حينها الوضع بأنه فريد (صفحة 101 من خطة التنمية للعام 1967). وتبنت الخطط اللاحقة، ومنها خطة 1985 وخطة 2009، موضوع السياسة السكانية كأحد أهم قضاياها، وتحت عنوان تعديل التركيبة السكانية والتي شهدت اختلالات متتالية، فبلغت نسبة المواطنين الكويتيين عام 2008 نحو 31٪، وسعت خطة 2009 الى تعديل هذه النسبة الى 34٪ مع نهاية العام 2014. وتشكو خطة 2009 من الزيادة السكانية الاجمالية غير المنضبطة، فتقول في ص26 «زيادة النمو المطلق لعدد السكان في الدولة من 2,217 مليون نسمة (عام 2000) الى 3,443 ملايين نسمة (عام 2008) اي بنسبة 55,3٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 6,9٪. الامر الذي يضعف قدرات البنية التحتية ويستنزف الموارد المتاحة ويعرقل عملية التخطيط على المستوى البعيد». وتكشف الإحصائيات الرسمية أن الواقع العملي لم يتمكن من تحقيق شيء يستحق الذكر في هذا المجال. فتشير احدث المعلومات المنشورة على موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى أن إجمالي عدد السكان الكويت في مطلع 2014 يفوق الأربعة ملايين نسمة منهم حوالي مليون وربع المليون مواطن، وبذلك تكون نسبتهم من جملة السكان حوالي 31,2٪. فكان مسعى التخطيط شيء في هذا الموضوع وما تم على ارض الواقع شيء آخر بل ربما كان نقيضا له.

2 - الكويت مركز مالي

يكفي في هذا المقام الاقتباس التالي من وثيقة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الأولى 1967 (ص51) «ولعل من الضروري السعي لجعل الكويت مركزا ماليا دوليا وذلك بتطوير خدمات السوق المالية وتدعيمها وتوسيع قدرة هذه السوق على تمويل التنمية الاقتصادية والعمليات المالية الخارجية بما في ذلك نشاط البنوك والتأمين والتجارة الخارجية.. الخ».
ثم توالت ادبيات التخطيط وآخرها خطة 2009 على تبني «الكويت مركز مالي» كهدف أساسي او استراتيجي. غير أن ما تحقق أبعد ما يكون مساعدا على التحول المطلوب هذا إذا لم يكن معرقلا له. ويستحق أن نتوقف هنا عند تقرير المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) عن بيئة تسهيل انجاز مشاريع الأعمال 2014 لنكتشف حقيقة موقف بعض أجهزة الدولة وإدارتها ازاء تحويل الكويت إلى مركز مالي. فالكويت تأتي في مؤخرة الركب في مجموعة دول مجلس التعاون. فجاءت الإمارات بالمرتبة 23 دوليا والسعودية (24) تليها البحرين (46) ثم عمان (47) ثم قطر بالمرتبة 48، أما الكويت فتراجعت إلى المرتبة 104 دوليا بعد أن كانت في المرتبة 101 عام 2013. وليس لأي دولة بارقة أمل في أن تكون مركزا ماليا على أي مستوى كان ما لم تكن في مقدمة الصفوف في بيئة تيسير انجاز مشاريع الأعمال.

3 - الإطار السياسي والتخطيط الشامل

إن عملية التخطيط السليمة لا بد أن تتم ضمن إطار سياسي واضح المعالم متوافق عليه، ولهذا أفردت خطة العام 1967 مساحة لا بأس بها لمناقشة الموضوع وتبني اتجاه واضح المعالم أساسه أحكام دستور الكويت وبالذات المادة السادسة عشرة والتي تضمن نصها ما يلي: الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون والمادة العشرون والتي تضمن نصها ما يلي: الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون «لذلك فإن هدف زيادة الدخل القومي يجب أن يقترن بالضرورة بهدف حسن توزيع هذه الدخل على المساهمين في إنتاجه، وبذلك يكون الهدف العام الثاني من أهداف التنمية في المجتمع الكويتي هو: ضمان حسن توزيع الدخل القومي على المساهمين في إنتاجه، تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وتأمينا لاطراد النشاط الاقتصادي وازدهاره» (ص 14).
ونكتفي بالتنويه عنهم في هذا المقام لأهميتهم ونأمل أن تسمح الفرصة بطرح الموضوع في مقام منفصل ولكن لا نستطيع إلا أن نشير إلى أن الخطط اللاحقة قد أغفلت تماما هذا الموضوع ولغته، كما اختفت مفردات مثل العدالة الاجتماعية، وتوزيع الدخل والوظيفة الاجتماعية للملكية ورأس المال والعمل وكذلك القطاع المشترك.

بين خطط الأمس واليوم.. اختفت مفردات العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل والوظيفة الاجتماعية

خطة التنمية سنة 1967 تبنت تحويل «الكويت لمركز مالي».. وبعد 5 عقود نحن في آخر الركب خليجياً ونتراجع عالمياً

إذا كتب على أدبيات التخطيط بالكويت أن تعيش في وادٍ من الأوهام فهذا لا يلغي جهود إعدادها

*وزير تخطيط سابق